

Distr.: General
16 August 2012
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون

البند ٩٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية
الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي:
أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية
بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بصفتي ممثلاً للرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل
الأمن في وسط أفريقيا، يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين
للجنة، المعقود في بوجمبورا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة
والثلاثين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هيرمينيغديه بي يونزما

السفير

الممثل الدائم

*A/67/150.



050912 050912 12-46531 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

ألف - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في بوجمبورا، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

٢ - وشاركت الدول الأعضاء التالية في الاجتماع: جمهورية أنغولا، وجمهورية بوروندي، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية غابون، وجمهورية غينيا الاستوائية، وجمهورية رواندا، والجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرينسيبي، وجمهورية تشاد.

٣ - وقد تولى أمانة اللجنة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ومثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد أبو موسى، ممثله الخاص في وسط أفريقيا، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٤ - وشارك ممثلو كيانات الأمم المتحدة التالية بصفة مراقبين: مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي لتحقيق السلام ونزع السلاح في أفريقيا، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٥ - وكان ممثلو الكيانات التالية حاضرين أيضا بصفة مراقبين: المفوضية الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة.

٦ - وشهدت بداية أعمال اجتماع الخبراء، احتفالا تضمن، من بين أمور أخرى، كلمة ألقاها جيرار بيكابوكو، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية والتعاون الدولي البوروندية، الذي أشار إلى جملة أمور منها المكانة التي تحتلها اللجنة في تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وتعهد بأن يكون الاجتماع الرابع والثلاثون حلقة جديدة في سلسلة أعمال الدول

الأعضاء في سياق تحقيق أقصى قدر من الفعالية في البحث عن حلول للتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية.

٧ - وقد تضمنت مراسم افتتاح الاجتماع الوزاري ما يلي:

- رسالة موجهة من الأمين العام إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تلاها البريجادير جنرال سافيهيمبا رايونندو، رئيس الأركان الإقليمي للقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا
- رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة تلاها السيد أبو موسى، ممثله الخاص، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- كلمة ألقاها الجنرال أنطوان غامبي، وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى
- كلمة ألقاها الميجر جنرال بونتيان غاسيوبوينغي، وزير الدفاع الوطني والمخربين القدامى في بوروندي، ممثلا عن وزير العلاقات الخارجية للتعاون الدولي.

٨ - وشهد الحفل الختامي للاجتماع الوزاري ما يلي:

- كلمة ختامية ألقاها الممثل الخاص للأمين العام، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
- خطاب ختامي ألقاه الميجر جنرال بونتيان غاسيوبوينغي، وزير الدفاع الوطني والمخربين القدامى.

باء - سير العمل

أولا - إقرار جدول الأعمال

٩ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال؛
- ٢ - انتخاب مكتب اللجنة؛
- ٣ - تقرير المكتب المنتهية ولايته؛
- ٤ - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا؛
- ٥ - تنفيذ مبادرة سان تومي:

- حالة التصديق على اتفاقية كينشاسا؛
- تنفيذ مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا؛
- ٦ - تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا:
 - تنفيذ اتفاقية كينشاسا؛
 - إحاطة إعلامية قدمها مكتب الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛
 - إعلان بشأن خارطة طريق تتعلق بمكافحة الإرهاب وبعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا؛
- ٧ - القرصنة والأمن البحري:
 - تشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا؛
 - عقد مؤتمر معني بالقرصنة والأمن البحري في خليج غينيا؛
- ٨ - مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا؛
- ٩ - تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٩/٥٦؛
- ١٠ - تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٩٩/٦٥ بشأن نزع السلاح والمرأة وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة؛
- ١١ - إحاطة إعلامية بشأن الكيانات التي لها مركز المراقب لدى اللجنة؛
- ١٢ - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن التطور المؤسسي لهياكل وآليات السلام والأمن على الصعيد الإقليمي، فضلا عن تطوير الشراكات الاستراتيجية؛
- ١٣ - دراسة الوضع المالي للجنة: تنفيذ الدول الأعضاء إعلان ليرفيل؛
- ١٤ - التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة؛
- ١٥ - تاريخ ومكان الاجتماع القادم؛
- ١٦ - مسائل متنوعة؛
- ١٧ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين.

ثانياً - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

١٠ - انتخب الوزراء بالتزكية سعادة السيد لوران كافاكور، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، رئيساً للجنة.

١١ - وانتخبت اللجنة أيضاً أعضاء المكتب الآخرين، وهم كما يلي:

• النائب الأول للرئيس: جمهورية الكونغو

• النائب الثاني للرئيس: جمهورية غينيا الاستوائية

• المقرر: جمهورية رواندا

ثالثاً - تقرير المكتب المنتهية ولايته

١٢ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير المكتب المنتهية ولايته الذي تلاه رئيسه. وهنأت أعضاء المكتب المنتهية ولايته لما أنجزوه من أعمال قيمة، ولقيامهم بالأعمال التحضيرية للاجتماع الرابع والثلاثين للجنة. وأعربت اللجنة عن أملها في أن يقوم المكتب بإحالة تقريرها إلى الدول الأعضاء قبل أسبوعين من بداية كل اجتماع.

رابعاً - استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا

١٣ - أُخذت الوثيقة المتعلقة باستعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا، التي أعدتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أساساً لتبادل وجهات النظر بين الدول.

١٤ - جرى استعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية انطلاقاً من ثلاثة محاور، هي: التطورات المؤسسية والسياسية، والأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، والمسائل المتصلة بشؤون الحكم وبالحالة الإنسانية وحقوق الإنسان.

١٥ - ويتضح من المناقشات التي جرت أن الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا شهدت تطوراً متفاوتاً منذ الاجتماع الأخير للجنة. فمن جهة، لوحظ إحراز تقدم ملموس على صعيد توطيد العمليات الديمقراطية وسير العمل الاعتيادي في المؤسسات. ومن جهة أخرى، واجه بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية حالات كثيرة مثيرة للقلق على الصعيد الأمني.

١٦ - وفيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، فلئن كان مناخ التهدة الذي يسود حالياً في بعض مناطق النزاع يدعو للارتياح، فجدير بالذكر أن وسط أفريقيا تعرض

لعدد معين من التهديدات في مجال السلام والأمن. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى عدة أمور منها تفاقم أعمال اللصوصية وأعمال القرصنة في خليج غينيا، واستمرار وجود بؤر تتسم بحالة من انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - وعلى صعيد الحوكمة والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، فإن الدول الأعضاء تبذل جهودا ملحوظة في هذا الصدد. وتواصل دول مختلفة اعتماد وتنفيذ صكوك قانونية ومؤسسية ذات صلة تنظم هذه المسائل.

١٨ - وأشادت اللجنة بالأمانة العامة للجماعة لما قدمته من عرض بشأن الوثيقة المتعلقة باستعراض الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في وسط أفريقيا.

١٩ - وفي نهاية عمليات التبادل المثمرة، طلبت اللجنة من الأمانة العامة للجماعة أن تقدم منذ ذلك الوقت فصاعدا وثيقة تحليلية، مع إمكانية تضمينها مقترحات بتوصيات، وخاصة عن الحالة الجغرافية السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية بوجه عام.

٢٠ - ويرد في ما يلي عرض للحالة الجغرافية السياسية والحالة الأمنية لكل بلد من بلدان المنطقة:

جمهورية أنغولا

٢١ - لا تزال أنغولا، منذ اجتماع اللجنة الأخير المعقود في بانغي، تعمل من أجل ترسيخ استقرار العملية الديمقراطية الجارية فيها، وهي عملية تأخذ مجراها الطبيعي منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة واعتماد الدستور الجديد في عام ٢٠١٠. ويمر البلد حاليا بمرحلة نشطة من عمليات التحضير للانتخابات العامة لعام ٢٠١٢.

٢٢ - وجدير بالملاحظة أن عام ٢٠١٢ يتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان السلام والمصالحة الوطنية وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠٠٢ بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، ومع الفترة التي تتولى فيها أنغولا رئاسة مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٣ - والإدارة عاكفة بالفعل على تنقيح واستكمال القوائم الانتخابية، وإصلاح القوانين الانتخابية وإنشاء لجنة انتخابات وطنية.

٢٤ - غير أن من الأهمية بمكان ملاحظة أن من الأمور الطبيعية، كما هو الأمر في كل مجتمع ديمقراطي، أن تحدث بعض المظاهرات التي يقوم بها مجموعة من الشباب من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلد. وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود،

تواصل السلطات الأنغولية بذل جهود من أجل تطبيع الحياة الاجتماعية، بتحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني، وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية من أجل تحقيق الرفاهية للسكان وتوطيد بناء السلام. ولتسهيل هذه العملية، فإن الحملة الجارية على نطاق واسع في الوقت الحاضر لاستعادة الأسلحة الموجودة لدى المدنيين وإزالة الألغام، تشكل مرحلة بارزة من عملية تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة.

جمهورية بوروندي

٢٥ - تواصل جمهورية بوروندي، على نحو ما أشير إليه في الاستعراض السابق، عملية تطبيع الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية التي بدأت بعد انتهاء العملية الانتخابية.

٢٦ - ومع ذلك، هناك جناح من المعارضة، قام بتجميع ذاته ضمن تحالف من الأحزاب السياسية التي كانت استبعدت نفسها من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٠، لا يزال يرفض الدخول في أي مفاوضات، على الرغم من انفتاح الحكومة على الحوار. وقد اختار بعض قادة المعارضة الذهاب إلى المنفى وإن كانوا يطالبون من الخارج أن يشاركوا في الحياة السياسية لبلدهم. وفي هذا الصدد، أطلقت الحكومة عدة نداءات لهؤلاء القادة في المنفى تطلب منهم العودة إلى بلدهم للمساهمة في جهود التنمية الجارية.

٢٧ - وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، فإنها لا تزال إيجابية بوجه عام. ومع ذلك، يظل البلد يشهد وقوع جرائم ترتكبها عصابات مسلحة وعصابات إرهابية، فضلاً عن جرائم القتل التي تحدث بسبب التراعات على الأراضي.

٢٨ - ترجع أسباب تفاقم هذه الأمور، في جزء كبير منها، إلى الاتجار بالأسلحة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً لما ورد في تقرير للأمم المتحدة صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومع ذلك، فإن التعاون في مجال الأمن مع البلدان المجاورة جيد. فيمكن القول بوجود تعاون جيد بين السلطات الإدارية والعسكرية على جميع مستويات تبادل المعلومات بشأن العناصر التي من شأنها أن تعكر صفو الأمن في بوروندي.

٢٩ - وعلى الرغم من هذه الأوضاع الصعبة، واصلت الحكومة البوروندية بذل جهود جبارة في اتجاه تحقيق المصالحة وإعادة الإعمار وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والسعي من أجل تحقيق الرفاهية للسكان من خلال تعزيز الاقتصاد.

جمهورية الكاميرون

٣٠ - لا تزال جمهورية الكاميرون، منذ الاجتماع الوزاري الأخير للجنة الاستشارية، تعيش أجواءً من السلام والاستقرار عموماً.

٣١ - وقد شهد عام ٢٠١١ الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وحظيت هذه الانتخابات بالقبول لدى جميع المرشحين، على الرغم من أنها شهدت بعض أوجه القصور التي لها صلة، على ما يبدو، بحداثة عهد الهيئة الانتخابية بعملها في الكاميرون، وهي الهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات والإشراف عليها، والتي تشبهه المعارضة في كونها تعمل لصالح الحزب الحاكم.

٣٢ - وقد عملت الكاميرون بعد ذلك على إصلاح النظام الانتخابي. وكان في ضوء هذا المنظور أن أصبح لديها قانون انتخابي جديد، وقررت هيئة الكاميرون الانتخابية إعادة صياغة القوائم الانتخابية بعد أن بدأ العمل بنظام القياسات البيولوجية، وذلك من أجل زيادة تعزيز شفافية الانتخابات المختلفة وانتظامها ومصداقيتها.

٣٣ - ولا تزال الحالة الأمنية هادئة عموماً في الكاميرون؛ وستظل الكاميرون وفيه لما حققته من إنجازات هائلة في مجال ترسيخ السلام والاستقرار. غير أن محمية بوبا نديجيدا شهدت بعض أعمال الاضطهاد غير المشروعة التي قضت على عدد كبير من الفيلة في هذه المنطقة السياحية. وقد اتخذت عدة تدابير لزيادة الأمن في المنطقة، بما في ذلك نشر وحدات خاصة، وتعزيز قدرة السلطات المعنية بهذا الأمر، وتشديد الرقابة على الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا. إضافة إلى ذلك، وقعت اتفاقية بشأن الأمن عبر الحدود مع نيجيريا من أجل تشديد الرقابة على الحدود والمساهمة في مكافحة أنشطة جماعة بوكو حرام الإسلامية.

٣٤ - أما في ما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالحكومة والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان، فقد شهد الكاميرون تحسينات ملحوظة باعتراف المجتمع الدولي. ولكن من المسلم به أيضاً أن بإمكان الكاميرون بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه، على نحو ما أكدته وفد تابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وكان قد قدم لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد.

٣٥ - وفي نفس الاتجاه، استمرت الحملة التي شنت من أجل مكافحة الفساد، وتهذيب الآداب العامة، وشمل ذلك إنشاء محكمة جنائية خاصة وإدانة بعض كبار المسؤولين السابقين في الدولة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٦ - شهدت الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ الاجتماع الأخير للجنة إرادة قوية أبدتها جمهورية أفريقيا الوسطى وجهودا بذلتها لتدعيم عملية الاستقرار والديمقراطية.

٣٧ - وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شابتها تباينات وتحديات متعددة، تحسن المناخ السياسي تدريجيا خلال الأشهر الستة الأخيرة. فمؤسسات الجمهورية راسخة وتقوم بوظائفها جيدا على الرغم من وجود بعض صعاب تتعلق بالموارد المالية والمادية.

٣٨ - وللاستجابة بفعالية للاحتياجات المؤسسية، أعدت الحكومة المركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بعد عملية مشاركة، وثيقة استراتيجية في المسائل الاقتصادية والحكومة. وتقوم هذه الوثيقة على ثلاثة محاور رئيسية، هي: الأمن والسلام، والحكومة وسيادة القانون، والانتعاش الاقتصادي والتكامل الإقليمي. وتنطلق الرؤية هنا من أن السلام والاستقرار لا يمكن إحلالهما على نحو فعال في البلد في مرحلة ما بعد الصراع إلا بإنعاش الاقتصاد بفعالية وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وكل هذا جدير بالتشجيع والدعم.

٣٩ - غير أن حالة الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود لا تزال هشّة على الرغم من حدوث تحسن واضح في هذا الصدد. فقد وقّع تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام أخيرا اتفاق سلام مع السلطات الحكومية.

٤٠ - ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه حالة من انعدام الأمن في الجزء الشمالي من البلد، بسبب عصابات مسلحة ليس لها توجه أيديولوجي واضح. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لحالة التمرد التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة في أوغندا؛ ويؤمل أن تسفر عملية التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المعنية عن نتائج إيجابية.

٤١ - الأسوأ من ذلك، أن البلد يواجه، منذ فترة، أعمال عنف على يد عصابة مسلحة موجودة على أراضيها تابعة للجماعة المدعوة بابا لاديه للجبهة الشعبية من أجل التغيير. وللتصدي لهذه الحالة، شنت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ضدها عملية عسكرية مشتركة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. كذلك لا يزال الحوار مستمرا بين رئيسي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٢ - وعلى الرغم من هذا السياق الهش، واصلت السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى بذل جهود حثيثة، ولا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن

إصلاح القطاع الأمني، ضمن الاستعدادات الجارية لمغادرة البعثة الأولى لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد انتهاء المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي بدأت في شمال البلد، أطلقت المرحلة الثانية أيضا في المنطقة الوسطى من البلد.

جمهورية الكونغو

٤٣ - لا تزال النتائج المستخلصة من الناحية السياسية خلال الاجتماع الوزاري ذات صلة بالموضوع، أي أن الحكومة الكونغولية لا تزال تبذل جهود من أجل حفظ السلام والمصالحة الوطنية والاستقرار، منذ نهاية النزاع المسلح الذي أعرق البلد بالآلام في التسعينات.

٤٤ - وعلى الصعيد السياسي، تتواصل العملية السياسية وتتعمق. وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ في جو من الهدوء عام ٢٠١١. ويمكن أن يعزى ذلك أيضا إلى عقد مشاورات سياسية شاملة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، رغم مقاطعة شريحة من المعارضة لهذه المشاورة، بين الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، تمهيدا للانتخابات التشريعية في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٢. والهدف من ذلك هو تعزيز الخيار الديمقراطي عن طريق استكمال القوائم الانتخابية وتنقيح القانون ذي الصلة بتوافق الآراء.

٤٥ - وعلى الصعيد الأمني، استمرت عمليات حفظ النظام العام بطريقة فعالة. واستمرت الحملة الوطنية لنزع السلاح واسترداد الأسلحة لدى المقاتلين السابقين وأسفرت عن نتائج إيجابية. وسعيا إلى تعزيز المكاسب في هذا المجال، أجريت مشاورات منتظمة بين مختلف الإدارات المعنية بالمسائل الأمنية.

٤٦ - بيد أن من الجدير بالإشارة الصدمة التي سببها انفجار في مستودع للذخيرة في برازافيل أسفر عن مقتل حوالي ٣٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٣٠٠٠ شخص وتشريد آلاف من الأشخاص. وأدى هذا الانفجار أيضا إلى تدمير مئات المساكن وإلى أضرار مادية كبيرة. وتجري تحقيقات لتحديد أسباب هذه الكارثة والمسؤولين المحتملين عنها. وتقتضي هذه الحالة قيام جميع الدول الأعضاء في اللجنة بتعزيز التدابير الأمنية في مستودعات الأسلحة والذخيرة.

٤٧ - وفيما يتعلق بالحوكمة، فقد واصلت السلطات تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد وتهذيب الآداب العامة.

٤٨ - وعلى الصعيد الإنساني، يعمل الكونغو على حماية اللاجئين ومكافحة الاتجار بالأطفال. وجاء توقيع خطة عمل مشتركة لمكافحة الاتجار بالأطفال في شباط/فبراير ٢٠١٢

مع بنن وعقد اجتماعات الأفرقة العاملة التقنية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا بشأن اللاجئين برهانا على مشاركة الكونغو.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٩ - واصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل جهود للإبقاء على حالة الاستقرار والهدوء الموصوفة في استعراض الحالة الجغرافية السياسية الذي قام به الاجتماع الوزاري الأخير.

٥٠ - وعلى الصعيد السياسي، تمخضت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عن فوز الأغلبية الرئاسية. وفي هذا الصدد، بدأ مكتب جديد للبرلمان (خمسة أعضاء من الأغلبية الرئاسية وعضوان من المعارضة) وحكومة جديدة مباشرة مهامهما. ولذا، فإن الضرورة بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة السياسية تتمثل الآن في تشجيع الحوار والتشاور، من أجل التحضير لانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣.

٥١ - وتواصل جمهورية الكونغو الأعمال التحضيرية لجلسات المؤتمر الرابع عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية الذي سيعقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٢ - وفيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، تتمثل آخر التطورات في التمرد الذي وقع منذ بداية شهر أيار/مايو ٢٠١٢ في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والذي بدأها جزء صغير من عناصر الحزب الوطني للدفاع عن الشعب السابق. وأدى إلى نشوء حركة م-٢٣ (M23) بقيادة الكولونيل ماكينغا الذي كان يحتل سابقاً مرتبة الرجل الثاني في الحزب بعد بوسكو تانغاندا. ولا تتعارض مطالباتهم مع مذكرة التفاهم التي أبرمت في آذار/مارس ٢٠٠٩ بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. بل تتعلق بمناورات شخصية يقوم بها السيد بوسكو تانغاندا الذي صدرت بحقه مذكرة توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

٥٣ - وتعمل حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشكل وثيق لترسيخ السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويؤكد هذا العمل رغبتهما في إحباط نشوء جماعات مسلحة جديدة، بشكل نهائي.

٥٤ - أما بخصوص تأمين الحدود المشتركة مع بوروندي، فتواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الوطني عملياتهما المشتركة لمطاردة الجماعات المسلحة وقد أسفرت هذه العمليات عن نتائج جديدة بالثناء.

- ٥٥ - وتستمر العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بفضل الجهود المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بدعم لوجستي من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٥٦ - وتقوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لأوغندا، بدعم لوجستي من البعثة، بمطاردة المجموعة الأوغندية المتمردة (تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا).
- ٥٧ - ونجحت (عناصر المشاة المزودة بآليات خفيفة التي درها الجيش الأمريكي) في الحد بشكل ملموس من الهجمات المميتة التي يشنها جيش الرب للمقاومة في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٥٨ - وساعدت الجهود المشتركة التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى والولايات المتحدة، ومنظمة أوغندا لمكافحة تجاوزات جيش الرب للمقاومة، في توقيف سيزار أشيلا، الرجل الرابع في هذه الحركة.
- ٥٩ - ومن الجدير بالإشارة قيام المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بإنشاء مركز لدمج أجهزة المخابرات يوجد مقره في غوما. فهو أداة ذات أهمية كبيرة إذ ستسمح بتحسين الاتصالات بين مختلف الأجهزة.
- ٦٠ - وفي إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بجمع وتدمير كمية كبيرة من الأسلحة.
- ٦١ - وعلى الصعيد الإنساني، يوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم أكثر من مليون ونصف مليون من المشردين داخليا. وتعتبر الحكومة مساعدة هؤلاء الأشخاص على العودة إلى مناطقهم الأصلية من الإجراءات التي يجب اتخاذها على جناح السرعة.
- ٦٢ - وأدت الأحداث التي شهدتها مقاطعة كيفو الشمالية مؤخرا إلى تشريد ٣٢ ٠٠٠ شخص من بينهم ٢٤ ٠٠٠ شخص في أوغندا و ٨ ٠٠٠ شخص في رواندا. وأُخذت إجراءات لتيسير عودتهم تدريجيا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٦٣ - وفي مجال حقوق الإنسان، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية مصممة على ملاحقة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية الذين تم تحديدهم. ولا تزال مستعدة للعمل مع جميع المنظمات المهتمة بالمسألة.

جمهورية غابون

٦٤ - ظلت الحالة العامة في جمهورية غابون، منذ الاجتماع الوزاري الأخير، يسودها السلام والاستقرار اللذان طالما تميز بهما هذا البلد. غير أن هناك بعض التحديات السياسية - القانونية والاجتماعية.

٦٥ - فقد أجريت في البلد انتخابات تشريعية سلمية، على خلفية من الاحتجاجات ومقاطعة جزء من المعارضة لتلك الانتخابات التي طالب بتأجيلها بسبب الاستعانة بعلم القياسات البيولوجية في العملية الانتخابية وإعادة تصميم القوائم الانتخابية. ولما كانت المحكمة الدستورية ترى أنه لا توجد ظروف قاهرة تستلزم ذلك، قامت اللجنة الوطنية المستقلة والدائمة، وهي الهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات والإشراف عليها، بإجراء الانتخابات المذكورة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وشهدت هذه الانتخابات، التي وصفها المراقبون الدوليون بأنها موثوقة وشفافة، فوز الحزب الحاكم وهو الحزب الديمقراطي الغابوني. وتعهدت الحكومة باعتماد علم القياسات البيولوجية وإعادة تصميم القوائم الانتخابية للمواعيد الانتخابية في عام ٢٠١٣.

٦٦ - وظل الجو الاجتماعي والأمني إيجابياً، مع نجاح تنظيم بطولة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم. وصحيح أن المدن الكبرى شهدت استمرار انعدام الأمن الذي يرجع إلى ارتكاب جرائم منعزلة متعلقة بالشعوذة، ووقوع إضراب في جامعة عمر بونغو حيث شهدت الدراسة بعض الاضطرابات. ومع ذلك، لا يزال البلد في جو من الاستقرار وفي دينامية تبعث على الارتياح بفضل الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في مجال الحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (قيام الأجهزة المختصة بعقد جلسات للنظر في القضايا الجنائية ضد مرتكبي الجرائم المذكورة أعلاه) ومكافحة مظاهر عدم المساواة الاجتماعية وارتفاع تكاليف المعيشة.

٦٧ - وعلى صعيد مختلف تماماً، استضافت غابون عدة اجتماعات مع غينيا الاستوائية والكاميرون (آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٢) لمناقشة مسائل منها مسألة الحدود والأمن عبر الحدود. وبعد هذه الاجتماعات، أكدت البلدان الثلاثة من جديد التزامها بتقييم إدارة تدفقات الهجرة والأمن عبر الحدود، وتحديد الصعوبات أمام تطبيق الصكوك القانونية ذات الصلة وتوفير عناصر من شأنها أن تساهم في التوصل إلى استراتيجيات وحلول موثوقة ومستدامة لهذه المشكلة.

جمهورية غينيا الاستوائية

٦٨ - ظل التنظيم المشترك والموفق لبطولة كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٢ منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث للجنة، يطغى على الحياة الوطنية. وفي هذا الصدد، بُذلت جهود جديدة بالذكر في سبيل تعزيز السلام والأمن في البلد مع اقتراب هذه المناسبة.

٦٩ - وعلى الصعيد السياسي، أجرى البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ استفتاء (٩٧ في المائة من الأصوات) بشأن إصلاح دستوري ينص على تحديد عدد فترات الولاية الرئاسية بفترتين. وقام البلد أيضا، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بتنظيم المؤتمر العادي الخامس للحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية) حول موضوع "تعزيز الديمقراطية في البلد"، بمشاركة جميع القوى السياسية المدعوة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي.

٧٠ - وفي المجال الاجتماعي - الثقافي، فازت غينيا الاستوائية مؤخرا بجائزة اليونسكو - غينيا الاستوائية بالإجماع؛ وهذه الجائزة مخصصة لمساعدة المبادرات المتعلقة بالبحث في مجال علوم الحياة.

٧١ - أما الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود فقد اتسم بسيادة الاستقرار والسير العادي لأجهزة الأمن الوطني.

٧٢ - وفي هذا الصدد، واصلت غينيا الاستوائية التحكم في تدفقات المهاجرين الذين يفدون باستمرار إلى أراضيها والسيطرة على أعمال اللصوصية المتزايدة في المدن الكبرى. فعلى سبيل المثال، وقعت حوادث متواترة في مدينة كاي - أوسي، أسفرت عن إغلاق الحدود مع الكاميرون بشكل مؤقت. ومن هذا المنطلق، قررت السلطات تعزيز سبل تعاونها الثنائي مع الكاميرون وغابون عن طريق عقد اجتماعات لجان مخصصة للأمن عبر الحدود.

جمهورية رواندا

٧٣ - تنسم الحالة العامة في رواندا، منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير للجنة، بالاستقرار والسير العادي للمؤسسات، اللذين يتميز بهما البلد منذ أكثر من عشر سنوات.

٧٤ - فعلى الصعيد السياسي، وبعد الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة، تحول البلد بعزم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما بفضل حوكمة رشيدة يضرب بها المثل ويسلم بها المراقبون. وحسب التقرير الأخير للبنك الدولي المعنون "ممارسة الأعمال التجارية"، يحتل البلد المرتبة الثالثة بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

٧٥ - وبالمثل، ووفقا لما أفادت به منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية، تحتل رواندا المرتبة الرابعة بين البلدان الأقل تأثرا بالفساد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فالحوكمة الرشيدة وسهولة ممارسة الأعمال التجارية تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في هذا البلد.

٧٦ - وتساهم البيئة الاجتماعية - الاقتصادية المؤاتية في تعزيز مصداقية جملة مؤسسات منها النظام القضائي، إلى حد جعل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقوم مؤخرا، للمرة الأولى، بنقل أحد المتهمين وهو السيد جان بوسكو أووينكندي، إلى البلد لمحاكمته.

٧٧ - أما بالنسبة للأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، فقد استمر حفظه بطريقة فعالة. وتدخل في هذا الإطار محاكمة مرتكبي الهجمات بالقنابل اليدوية التي شهدها البلد منذ عام ٢٠١٠ ومؤيديهم.

٧٨ - وفي نفس الوقت، قررت السلطات الرواندية إيقاف أربعة من كبار ضباط الجيش لأغراض التحقيق معهم بتهمة ارتكاب أعمال عدم الانضباط إزاء بعض العناصر المدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد برئ أحدهم.

جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

٧٩ - ظل الوضع العام في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير في بانغي، يتسم بالسلم والاستقرار.

٨٠ - وعلى الصعيد السياسي، بعد الجولات الانتخابية التي جرت في البلد، تسعى الحكومة إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمكافحة الفقر الذي تعاني منه فئات معينة من السكان.

٨١ - وفي هذا الصدد، يجري حاليا اتخاذ تدابير لتحسين بيئة الأعمال التجارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

٨٢ - أما على صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، فإن الوضع مستقر رغم المناخ الاجتماعي الصعب؛ ويعزى ذلك أساسا إلى الأزمة المالية الدولية التي أدت إلى خفض المساعدات المقدمة من الشركاء.

٨٣ - ورغم هذه الظروف الصعبة، لم تتوقف السلطات الحكومية عن بذل جهود مشجعة، حيث عمدت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى تحسين مرتبات الموظفين ذوي الأجور الدنيا بعد إجراء مفاوضات مثمرة مع النقابات العمالية الرئيسية.

جمهورية تشاد

٨٤ - تميز الوضع العام في جمهورية تشاد بالسلام والاستقرار منذ انعقاد الاجتماع الوزاري الأخير. وعلى مستوى السياسة الداخلية، استمر الحوار بين السلطة القائمة والمعارضة. وبهذه الروح، تم الحفاظ على الجدول الزمني للانتخابات كما هو عليه رغم وجود بعض الخلافات بين المعارضة والحكومة.

٨٥ - وقد انطلقت الدورة الانتخابية بتنظيم الانتخابات التشريعية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١١، وتلتها الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل. وفاز الحزب الحاكم، المعروف باسم الحركة الوطنية للإنقاذ، بأغلبية مطلقة في الانتخابات التشريعية حيث حصل على ١٣٣ مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ١٨٨ مقعداً. وفي نفس الاتجاه، فاز مرشح حزب الحركة الوطنية للإنقاذ في الانتخابات الرئاسية بأغلبية كبيرة من الأصوات.

٨٦ - واختُيِّمت هذه الدورة الانتخابية في عام ٢٠١٢ بتنظيم الانتخابات البلدية في ١٢ كانون الثاني/يناير، وفاز فيها أيضاً الحزب الحاكم. وقد سمحت عودة الاستقرار السياسي للسلطات الحكومية بإدخال إصلاحات على مستوى الإدارة ومشاريع البناء والهياكل الأساسية. وتدرج في هذا السياق عملية مراقبة وخفض قوام قوات الدفاع والأمن التي أطلقتها السلطات الحكومية.

٨٧ - أما فيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، وكما أُشير إلى ذلك من قبل أثناء الاجتماع الوزاري الأخير، فإن حصيلة عملية السلام كانت إيجابية لأنها تستند إلى مناخ سياسي ملائم، إلى حد لم تعد توجد عنده أي بؤر تمرد مسلح تقريباً في جميع أنحاء التراب الوطني التشادي.

٨٨ - إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الأزمة في ليبيا أفضت إلى حالة من انعدام الأمن في الشمال بسبب عودة الآلاف من المواطنين.

٨٩ - وأخيراً، فإن عودة ظهور جماعة مسلحة على امتداد الحدود الفاصلة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى يشكل عائقاً أمام التنقل بين البلدين.

خامساً - تنفيذ مبادرة سان تومي

حالة التصديق على اتفاقية كينشاسا

٩٠ - أفادت الدول الأعضاء في اللجنة بأن حكوماتها عازمة ومصممة على التصديق على الاتفاقية. وأحاطت اللجنة علماً بالتدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية المختصة في الدول

الأعضاء في اللجنة لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة، المقرر الاحتفال بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في برازافيل.

٩١ - ورحبت اللجنة بإعلان جمهورية أفريقيا الوسطى أنها صدقت على اتفاقية كينشاسا.

تنفيذ مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا

٩٢ - قررت اللجنة إرجاء النظر في هذا البند إلى الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة المقرر عقده في برازافيل.

سادساً - تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا

تنفيذ اتفاقية كينشاسا

٩٣ - أبلغ بعض الدول الأعضاء عن الترتيبات التي أُتخذت في بلدانها من أجل تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أبلغت الكاميرون عن تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأفادت بوروندي بأن خمس دول من الدول الأعضاء في اللجنة، ومن بينها بوروندي، وقّعت بروتوكول نيروبي. وفي هذا السياق، أفادت بوروندي بأن لديها لجنة وطنية دائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذكرت بعض الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسة. وأكدت أيضا أن بوروندي تتبادل الخبرات المتصلة بتنفيذ الاتفاقية مع بعض الدول الأعضاء في اللجنة. أما الكونغو، فقد أفادت أيضا بأن لديها دائرة مكلفة بإدارة الأسلحة، قامت بعد استعراض خطة تنفيذ الاتفاقية، بتحديد ٧١ مهمة عليها أن تنفذها. وفي هذا الصدد، التمس الكونغو المساعدة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٩٤ - وأبلغت الأمانة العامة للجماعة للجنة عن الأنشطة التي قامت بها خلال الفترة المشمولة بالاستعراض في ثلاثة من مجالات أنشطتها الرئيسية. وتشمل هذه الأنشطة الإعلام ونشر وبث المعلومات المتصلة بالمخاطر الناجمة عن الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة؛ وتطوير القدرات المؤسسية على المستويين الإقليمي والوطني؛ إلى جانب التعاون وتبادل الخبرات مع الشركاء.

٩٥ - وفي ما يتصل بالملف المتعلق بالإعلام ونشر وبث المعلومات، أبلغت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أنها أعدت وأصدرت مواد تثقيفية عن المخاطر الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية وهي متاحة للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني في منطقة وسط أفريقيا. وتشمل هذه المواد "كتيبا عن الإجراءات اللازمة لإنشاء وتفعيل اللجان الوطنية المعنية بمكافحة انتشار

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا“ (أيار/مايو ٢٠١٢)؛ و”تدخلات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم الدول في مجال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا ومكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها“ (أيار/مايو ٢٠١٢)؛ و”مقررات تدريب المدربات على التعامل مع المرأة والعنف المسلح ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا“ (أيار/مايو ٢٠١٢).

٩٦ - أما في ما يتصل بتنمية القدرات المؤسسية، فقد واصلت الأمانة العامة تعزيز القدرات المؤسسية على المستويين الإقليمي والوطني. وفي هذا السياق، نظّمت الأمانة العامة للجماعة على المستوى دون الإقليمي، خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ في نجامينا، ”حلقة دراسية دون إقليمية لتدريب المدربات بشأن المرأة والعنف المسلح ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا“ موجهة إلى المؤسسات المسؤولة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتم تنظيم هذه الحلقة الدراسية بفضل التعاون مع الشبكة النسائية التابعة لشبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة ومع الحكومة التشادية، وبفضل الدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي.

٩٧ - أما على الصعيد الوطني، فقد قدمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال نيسان/أبريل ٢٠١٢، دعماً تقنياً لمركز الاتصال الوطني المعني بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في غابون من أجل تصميم وبلورة اختصاصات بعثة مكلفة بمحصر الأسلحة النارية وتسوية سندات ملكية وحمل الأسلحة النارية في مقاطعات غابون التسع. وإضافة إلى ذلك، نظمت الجماعة في ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في ليرفيل، بالتعاون مع حكومة غابون، اجتماعاً تحضيرياً فنياً بشأن إنشاء لجنة وطنية معنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غابون. وقد شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن الوزارات ومجلسي النواب والشيوخ ومنظمات المجتمع المدني.

٩٨ - وأما على مستوى التعاون وتبادل الخبرات، فقد قامت الأمانة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة سوء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع العديد من شركائها، ومن بينهم مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة، والاتحاد الأوروبي، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٩٩ - وأحاطت اللجنة علماً ببعض التحديات التي تواجهها أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أداء دور الرصد والتنسيق الموكل لها، لا سيما بسبب عدم توافر مساهمات مالية، وعدم كفاية اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يُفترض أن

تكون بمثابة هيئات حكومية مختصة وجهات اتصال مع الجماعة ومع الشركاء الآخرين، وتغيّب الدول الأعضاء عن بعض الاجتماعات الدولية التي ينبغي عرض موقف منطقة وسط أفريقيا فيها والدفاع عنه وكذلك عدم تصديق عدد كافٍ من الدول على اتفاقية كينشاسا حتى تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ ولتنفيذها بشكل تام.

١٠٠ - ورحبت اللجنة بالمعلومات الواردة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن تنفيذ الاتفاقية وشجعتها على مواصلة بذل هذه الجهود. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للاهتمام الذي يوليه الشركاء لهذه المسألة ودعتهم إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية وإلى بلدان الجماعة في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية.

إحاطة مقدّمة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

١٠١ - قدّم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا عرضاً بشأن الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل، ومختلف المسائل المتعلقة بنزع السلاح والحد من التسلّح.

١٠٢ - وفي ما يتصل بالأسلحة التقليدية، أحيّطت اللجنة علماً بدورة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، التي عقدتها اللجنة في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المؤتمر الاستعراضي الثاني سيُعقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وسينظر هذا المؤتمر في التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتعقب الأسلحة. وأشارت اللجنة إلى أن الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية سيكون منتصف آذار/مارس ٢٠١٢. وحتى الآن لم ترد هذه التقارير إلا من دولتين فقط من الدول الأعضاء في اللجنة. وسينظم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا اجتماعاً إقليمياً لفائدة الدول الأفريقية من أجل التحضير بشكل أفضل للمؤتمر الاستعراضي. وقد يعقد هذا الاجتماع في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٠٣ - وفي نفس السياق المتعلق بالأسلحة التقليدية، أبلغ ممثل المركز عن الجدول الزمني والإجراءات المتخذة في إطار معاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد، أشار إلى المواقف المشتركة التي اتخذتها المناطق دون الإقليمية، وأفاد بأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بالتعاون مع شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبفضل الدعم المالي المقدّم من الحكومة الأسترالية، بصدد

التحضير لإجراء مشاورات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ في أديس أبابا.

١٠٤ - وأشار ممثل المركز أيضا إلى مسألة إدارة الذخائر وقدم إحاطة، في هذا الصدد، بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد المعني بحماية مخازن الذخيرة، المعروف باسم برنامج "الضمانات المعززة". وفي هذا السياق، تم التشديد على أهمية الإدارة السليمة لمخزونات الذخيرة. وأفاد ممثل المركز بأن الأمم المتحدة أعدت مبادئ توجيهية تقنية تتاح للدول لتستخدمها على أساس طوعي لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية من أجل تحقيق إدارة أضمن وأسلم لمخزونات الذخيرة التقليدية في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد.

١٠٥ - وفي ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فقد أشير إلى أن جميع دول وسط أفريقيا وقّعت معاهدة بليندابا، إلا أن ست دول منها فقط صدقت على المعاهدة. وكشف ممثل المركز عن معلومات بشأن الاجتماع الذي عقدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في فيينا في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، وأشار إلى أن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم تقريرها الأول عن التدابير التي اتخذتها أو التي تنوي اتخاذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولم تقدم خمس دول أفريقية تقريرها الأول بعد.

١٠٦ - أما في ما يتعلق بمختلف المسائل المتصلة بترع السلاح والحد من التسلح، فقد أفاد ممثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بأن المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح عقد دورته السابعة والخمسين في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢. ومن المقرر أن يعقد دورته الثامنة والخمسين في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٠٧ - أما بالنسبة لمسألة إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، فقد أشار ممثل المركز إلى ما تضمنته في الوثيقة A/65/201 في هذا الصدد.

الإعلان بشأن خريطة طريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١٠٨ - ذكر ممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة المعنية بتنفيذ الإعلان المتعلق بوضع خريطة طريق من أجل مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا (انظر A/67/72-S/2012/159، المرفق الأول). وفي هذا السياق، أفاد ممثل المكتب بأن المكتب، في ضوء افتقاره إلى الخبرة المطلوبة

في مجال مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة، ولا سيما في وسط أفريقيا، وجّه رسالتين إلى كل من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل تيسير تنفيذ خريطة الطريق. وقد وزعت على الوفود الوثائق الواردة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

١٠٩ - وقررت اللجنة النظر في هذه الوثائق أثناء اجتماعها الخامس والثلاثين المقرر عقده في برازافيل.

سابعاً - القرصنة والأمن البحري

تشغيل المركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لوسط أفريقيا

١١٠ - أُبلغت اللجنة بأنه بعد توقيع رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على البروتوكول المتعلق باستراتيجية تأمين المصالح البحرية الحيوية لدول خليج غينيا الأعضاء في الجماعة، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في كينشاسا، يواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية، الذي يتطلب تشغيل المركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لوسط أفريقيا، مسألة تمويل هذه الأنشطة، لأن الاشتراكات المتوقعة لا تدفع.

١١١ - وأحاطت اللجنة علماً بأنه، بعد إصدار تعليمات للاجتماع الثاني عشر للجنة الدفاع والأمن المنعقد في دوالا، الكاميرون، في تموز/يوليه ٢٠١١، بإنشاء فريق عامل أساسي مكلف بتعزيز دور المركز، عقد أول اجتماع للفريق المذكور في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في بوانت - نوار، مقر المركز في جمهورية الكونغو.

١١٢ - وقدمت اللجنة أيضاً معلومات متعلقة ببند الاشتراكات الاستثنائية وبمشاريع ميزانية المركز لعام ٢٠١٣ والتي تقدر بمبلغ ١ ٨٥١ ٨٨٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات المجموعة المالية الأفريقية (٣ ٧٠٣ ٧٦٠ دولاراً).

١١٣ - وأحاطت اللجنة علماً كذلك ببعض التوصيات التي صاغها الخبراء من أجل متابعة عملية تشغيل المركز، ولا سيما الدعوة إلى عقد اجتماع للوزراء المكلفين بالنقل البحري في الدول الموقعة على البروتوكول قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بهدف إبلاغهم بضرورة إدراج احتياجات المركز في ميزانية السنة المالية ٢٠١٣؛ ومواصلة الأعمال من خلال اجتماعين آخرين للفريق العامل الأساسي، وكذلك قيام لجنة الدفاع والأمن بتعيين أعضاء النواة الأساسية الجاهزة للعمل المنشأة بالاستناد إلى نموذج الفريق الأساسي (أحد عشر عضواً)، ونشرهم.

١١٤ - وأحاطت اللجنة الاستشارية علما بما أظهرته جمهورية الكاميرون، وجمهورية الكونغو، وجمهورية غينيا الاستوائية من إدارة سياسية من أجل تشغيل المركز، وذلك من خلال ما يلي:

- (أ) من أجل مركز التنسيق المتعدد الجنسيات للمنطقة دال:
- توفير الكاميرون أرضا مبنية من أجل إيواء المركز
 - تقديم الدعم اللوجستي لزوارق الدوريات في المنطقة دال
 - توفير غينيا الاستوائية شقتين صغيرتين ومركبة اتصال لفائدة قادة زوارق الدوريات التابعة لفرقة العمل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الموجودين في مالابو
 - وضع الكاميرون أربع شقق رهن إشارة الضباط من غينيا الاستوائية وغابون وسان تومي العاملين في مركز التنسيق المتعدد الجنسيات للمنطقة دال في دوالا؛ ومنح هؤلاء الضباط أيضا مركبة من نوع بيك آب وأخرى من نوع برادو
 - استخدام زورق دوريات جديد مصمم وفقا لطبيعة المهمة في العمليات، في ما يتعلق بغينيا الاستوائية
- (ب) من أجل الهياكل الأساسية للمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لوسط أفريقيا:
- قيام جمهورية الكونغو في الوقت الحالي بتشييد مبنى في بوانت - نوار، مكون من ثلاثة طوابق لإيواء المركز

تنظيم مؤتمر القمة بشأن القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا.

- ١١٥ - أحاطت الدول علما بأن تنظيم هذا المؤتمر يواجه أيضا مشاكل تمويل، لأن الفكرة هي أن ينظم المؤتمر على مستوى عال من تمثيل الإدارات والمنظمات المختلفة.
- ١١٦ - وأحاطت اللجنة علما بالتزام الكاميرون المتجدد باستضافة المؤتمر البحري وبالمناقشات الجارية على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي من أجل تمويل هذا النشاط.

ثامنا - محاربة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا

١١٧ - قدم ممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا عرضا أكد فيه قلق المجتمع الدولي إزاء وجود عصابات مسلحة وما يترتب على أنشطتها من عواقب في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا.

١١٨ - وأكد بالخصوص على الأنشطة الوحشية العواقب التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة في أربعة بلدان، ينتمي اثنان منها إلى وسط أفريقيا (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية). وأشار في هذا السياق إلى الإعلان الرئاسي S/PRST/2011/21 الصادر عن مجلس الأمن والذي يندد بقوة بالهجمات الحالية التي يشنها جيش الرب للمقاومة في بعض بلدان وسط أفريقيا.

١١٩ - وبهذا الإعلان، يكلف مجلس الأمن، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، من بين أشياء أخرى، بالعمل مع بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل وضع استراتيجية إقليمية لتقديم مساعدة إنسانية دولية ومساعدة في مجالي التنمية وتوطيد السلام في المنطقة التي يعيث فيها جيش الرب للمقاومة فسادا. ويفترض أن تسمح هذه الاستراتيجية بتعزيز الآليات عبر الحدود لتحسين حماية المدنيين، وآليات الإنذار المبكر، ووصول وتدخل العاملين في المجال الإنساني، وتقديم الدعم اللازم لإعادة إدماج العائدين من مناطق التشريد والمختطفين والمقاتلين السابقين، وكذلك تعزيز القدرات العامة للدول المعنية لكي تبسط سلطاتها على جميع أقاليمها.

١٢٠ - وقدم ممثل المكتب معلومات عن أنشطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وعن أنشطة المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي في إطار صياغة الاستراتيجية على النحو الذي أوصى به مجلس الأمن.

١٢١ - وأشاد ممثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بإنشاء المكتب وأشار إلى أن المؤتمر يقدم أيضا دعما لا يستهان به لتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة.

١٢٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها وتشجيعها لهذه المبادرات المختلفة. وأشادت كذلك بإلقاء القبض على سيزار أشيلا أموتو، وهو أحد مقاتلي جيش الرب للمقاومة، في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢، في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأوضحت بأن إلقاء القبض عليه هو نتيجة لتضافر الجهود بين البلدان المتضررة، والشركاء، والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وأكدت اللجنة على ضرورة تطوير تلك التآزر في إطار محاربة الجماعات

المسلحة، وناشدت المجتمع الدولي مواصلة العمل بحثاً عن حلول سريعة للحالة الإنسانية الفائقة الصعوبة التي يعيشها ضحايا هاته الجماعات المسلحة، وبخاصة النساء والأطفال.

١٢٣ - وأعربت اللجنة، على وجه الخصوص، عن تقديرها، لإنشاء مركز لتجميع المعلومات في غوما، في إطار القضاء على القوى السلبية في المنطقة دون الإقليمية، ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وكذلك القيام في كامبالا بتنظيم مؤتمر قمة خاص بشأن محاربة أشكال العنف الجنساني.

تاسعا - تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٩/٦٥

١٢٤ - تابعت اللجنة باهتمام العرض الذي قدمه الوفد الغابوني بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٩/٦٥ بشأن "اليوم الدولي للأرامل".

١٢٥ - وفي غابون، يعزز هذا القرار الجهاز القانوني - المؤسسي الوطني المتعلق بالمسألة ويمثل من الآن فصاعدا رسالة أمل وتضامن ومسؤولية تم الكثرين، من حيث أن هذه الأداة ستسمح بضمان تحقيق تماسك اجتماعي حقيقي.

١٢٦ - واتخذت الحكومة الغابونية، في إطار دينامية زخم جديد لتنفيذ ذلك القرار، عدة إجراءات تشمل تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٥/٦ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ الذي هو بمثابة قانون الضمان الاجتماعي، وبالتحديد في مادتيه ٧٩ و ٨١. ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل أن يعتمد البرلمان النص المذكور؛ وتعديل وإلغاء بعض أحكام القانون رقم ٨٩/١٩ المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي اعتمد بموجبه الجزء الثاني من القانون المدني. ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل أن يعتمد البرلمان النص المذكور؛ ومراجعة القانون الجنائي، وقانون ٩٦/٤ المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٦ الذي يحدد النظام العام لمعاشات الدولة، والقانون ٩١/٨ الذي هو بمثابة النظام الأساسي للموظفين، والقانون ٩٣/١٨ الذي هو بمثابة القانون الأساسي للخدمة المدنية ومراسيم تنفيذ هذه القوانين.

١٢٧ - وتؤيد الإصلاحات التي تقوم بها حكومة غابون رابطات ومنظمات غير حكومية قامت، إلى جانب مؤسسة سيلفيا بونغو أونديمبا، بالتآزر في ما بينها، وهي توصي بثلاثة محاور استراتيجية للتدخل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

١٢٨ - وتعترم غابون أثناء الاحتفال بهذا اليوم للمرة الثانية، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تقييم بعض أوجه التقدم المحرز في تنفيذ المحاور القصيرة الأجل ولكن بصفة خاصة متابعة الأمر عن كثب كي لا يكون إنجاز المحورين الآخرين وهما من الأوهام.

١٢٩ - ولاحظت اللجنة أن تنفيذ القرار هو التزام قوي من أجل نساء العالم وأيتامه، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في دول وسط أفريقيا.

١٣٠ - وحثت الدول الأعضاء على تنفيذ هذا القرار وطلبت، في الوقت ذاته، دعم الشركاء.

عاشراً - تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة

١٣١ - جددت اللجنة تأكيدها على الطابع التكاملي لقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، وكذلك قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥. وأكدت أيضاً من جديد أن هذه القرارات تشكل أدوات أساسية لمنع النزاعات وتسويتها وحلها، وكذلك لتوطيد السلام والإعمار في وسط أفريقيا.

١٣٢ - وأحاطت اللجنة علماً بالرسالة التي قدمتها بوروندي تحديداً عن مراعاة الإشكالية الجنسانية وإشراك المرأة في المسائل المرتبطة بدعم الأمن والسلام ونزع السلاح. وفي هذا السياق، أشادت اللجنة بإنشاء لجنة توجيهية في بوروندي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تضم جميع الأطراف المعنية بهذا القرار. وأشادت باعتماد خطة عمل لإدماج المرأة في الشرطة الوطنية، وتحديد هدف لذلك يتمثل في بلوغ نسبة تمثيلها في قوام هذا الجهاز ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧، وسياسة لتجنيد المرأة في قوات الدفاع الوطني.

١٣٣ - وفي إطار مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أبلغت اللجنة بشأن البرنامج الوطني للتدريب الجاري. وتضم حلقات العمل في إطار هذا البرنامج ٢٥ مندوباً لكل مقاطعة، وقد نظمت بهدف توعية السكان بشأن المسائل الجنسانية ومسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بهدف إنشاء شبكة وطنية لمكافحة العنف الجنساني المسلح، وفقاً للتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية المتعلقة بالمسائل الجنسانية ومسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي عقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا.

١٣٤ - وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على مواصلة ما تبذله من جهود لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وفقاً لبند جدول الأعمال قيد النظر.

حادي عشر - الإحاطة التي قدمتها كيانات لها صفة المراقب لدى اللجنة

١٣٥ - تلقت اللجنة باهتمام إحاطة قدمها المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا بشأن حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية.

١٣٦ - وتناولت هذه الإحاطة المواضيع المتصلة بالتمييز ضد الفئات الضعيفة بما في ذلك مشاركتها في الحياة السياسية في بلدانها، والاتجار بالبشر والهجرة، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الإطار، نظم المركز، بالتعاون مع دول المنطقة دون الإقليمية والشركاء، في ياوندي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حلقة عمل لمتابعة حلقة العمل التي نظمتها عام ٢٠١٠ عن الهجرة. وقدم المركز أيضاً، في إطار موضوع الاتجار بالبشر، مساهمة مالية وتقنية لإطلاق الحملة الإقليمية لمنع هذه الآفة ومكافحتها في بوانت نوار، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٣٧ - ويتناول موضوع آخر مسائل الديمقراطية والانتخابات والحوكمة. وفي هذا المجال، تتباين الآراء، غير أن الدول الأعضاء تبذل جهوداً في هذا الصدد، وقد أحرز بعض التقدم في هذا الشأن. ويستحق هذا الزخم التشجيع والدعم.

١٣٨ - وقدمت ممثلة المكتب الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يوجد مقره في ياوندي عرضاً موجزاً عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأبلغت تحديداً عن برنامج المكتب في إطار إدارة حالات ما بعد النزاع، والحوكمة.

١٣٩ - وأبلغت اللجنة بأن المشاركين في منتدى عقد في بوجومبورا في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن إعادة التأهيل، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، والانتعاش الاقتصادي في وسط أفريقيا أوصوا بإنشاء "مجلس للحكماء" لإجراء عمليات وساطة في إطار منع نشوب النزاعات وإدارتها أو، بدءاً من ذلك، تعزيز صلاحيات الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإجراء عمليات الوساطة.

١٤٠ - وأحاطت اللجنة علماً بتوفير خدمات تقديم المشورة والمساعدة التقنية على المدى القصير في المكتب الإقليمي للجماعة الاقتصادية لأفريقيا للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز القدرات على تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على استكشاف سبل التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بهدف الاستفادة من مساعدتها.

١٤١ - وكرر ممثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا دعوته الموجهة إلى الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية المتعلقة بالمواعيد الزمنية المحددة بشأن نزع السلاح عموماً، وخاصة ما يتعلق منها بمعاهدة تجارة الأسلحة.

١٤٢ - واستمعت اللجنة باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في وسط أفريقيا عن المكتب ومهمته وهيكلته وأنشطته ذات الأولوية، وحالة المرأة في وسط أفريقيا والتوقعات بشأنها.

١٤٣ - وأحاطت اللجنة علماً بما قدمته المديرية من معلومات وأشادت بما بذله بعض الدول الأعضاء من جهود في إطار السياسة المتصلة بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها. ورحبت بمختلف التدابير الحازمة المتخذة من أجل تعويض التأخر الذي تعاني منه المرأة في مجال التعليم والاعتراف بحقوقها وإدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

١٤٤ - غير أن اللجنة لاحظت أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لكفالة ممارسة المرأة دورها بفعالية بصفقتها مساهمة في التنمية ومنتفعة بها، وخاصة في الأرياف، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والعمل والحصول على القروض وعلى وسائل الإنتاج، بل وتولي المناصب القيادية.

١٤٥ - وأعربت اللجنة عن ترحيبها باستعداد المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواصلة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال تعزيز قدرات المرأة في المنطقة دون الإقليمية. وأشادت بروح التعاون التي يعتزم كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والمكتب دون الإقليمي للجماعة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا إرساءها لزيادة تضافر ما يتخذه كل منها من إجراءات من أجل إيجاد حلول للمسائل التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٠ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، بما في ذلك إنشاء شبكة فعالة للوسيطات من أجل السلام والأمن.

١٤٦ - وأحاطت علماً أيضاً بالبيان الذي أدلى به ممثل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن ولايته وأنشطته.

١٤٧ - وأشادت، على وجه الخصوص، بإنشاء مركز في غوما لجمع المعلومات في إطار مكافحة القوى الهدامة في المنطقة دون الإقليمية، ومكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وعقد مؤتمر قمة خاص في كمبالا عن مكافحة أشكال العنف الجنسي القائمة على أساس نوع الجنس.

١٤٨ - وأعربت عن قلقها بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لتمويل النزاعات في وسط أفريقيا، وأشادت بالمبادرة التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لوضع الأدوات اللازمة من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، بالتعاون مع شركاء آخرين.

١٤٩ - وأشادت اللجنة بما يبذله المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من جهود لتعزيز الأمن عبر الحدود. وفي هذا الصدد، أحاطت علماً باستعداد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بشأن مسائل الأمن عبر الحدود.

١٥٠ - ووزع ممثل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وثيقة عن الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسته على مستوى القارة. وفي هذا السياق، حصل هذا المركز على تمويل من الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بأنشطة متصلة بمنع الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة ومراقبتها والحد منها على مستوى أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا. ويجري الاضطلاع بهذه الأنشطة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع وهي: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا. وتضم البرامج التي نفذت في هذا الإطار، في جملة أمور، تقديم الدعم لمبادرات المجتمع المدني، وتقديم الدعم لإنشاء لجان وطنية معنية بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وتقديم الدعم لعمليات وضع خطط عمل وطنية بشأن إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومواءمة التشريعات واستكمالها وتدمير فائض الأسلحة أو الأسلحة المتقادمة.

١٥١ - وأشادت اللجنة بالجهود التي يبذلها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار الأنشطة التي يضطلع بها وشجعت على مواصلة أعماله ولا سيما إنشاء محافل لإدارة الحدود المشتركة في وسط أفريقيا.

١٥٢ - وقدم ممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لمحة عامة عن أنشطة المكتب في مجال منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام. وأشار إلى الدور النشط الذي يضطلع به هذا المكتب في إطار مكافحة جيش الرب للمقاومة لا سيما من خلال تقديم الدعم بقوة لمبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة.

١٥٣ - وأشار إلى أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا قام، مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٢، ببعثات مشتركة في البلدان الأربعة المتضررة بسبب أنشطة هذه المجموعة المسلحة. وأشار إلى أن

مكافحة هذه المجموعة المعروفة لدى الاتحاد الأفريقي بالإرهابية تدرج ضمن أولويات مركز الأمم المتحدة الإقليمي لعام ٢٠١٢.

١٥٤ - واطلعت اللجنة أيضاً على الأولويات الأخرى لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا: وتعلق بمهام المساعي الحميدة والوساطة، والعمليات الانتخابية، ومكافحة أعمال القرصنة في خليج غينيا، وعمالة الشباب واستقرار الدول، وتقديم الدعم لأعمال اللجنة التي يتولى أمانتها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وتوفير الدعم لتعزيز قدرات المنظمات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن ارتياحها لروح التعاون التي تسود بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي وقع معها إطار تعاون في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

١٥٥ - وأوضح ممثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا بأن المكتب اضطلع في الآونة الأخيرة بأنشطة هامة في إطار الدبلوماسية الوقائية وتوعية المجتمع الدولي بشأن مسائل السلام في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية، وكذلك مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك وسائط الإعلام والمؤسسات الأكاديمية.

١٥٦ - وأشادت اللجنة بما يبذله المراقبون من جهود، ولا سيما مراقبو الأمم المتحدة في إطار تنسيق أعمالهم، لتحقيق نتائج فضلى ميدانياً. وشجعتهم على مضاعفة جهودهم في إطار ما يقدمونه من مساعدة متواصلة لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

ثاني عشر - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، وتطوير الشراكات الاستراتيجية

١٥٧ - تابعت اللجنة باهتمام العرض الذي قدمه الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية المعنية بالسلام والأمن، وتطوير الشراكات الاستراتيجية.

١٥٨ - وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بما يواجهه كل من مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وبعثة دعم السلام لمجلس السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى (ميكوباكس ١) من مخاطر وتحديات. وأبلغت اللجنة بالترتيبات الجارية لانسحاب البعثة، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفقاً للاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع الاستثنائي الأول للجنة الدفاع والأمن الذي عقد في بانغي من ١٠ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومن

ناحية أخرى، تابعت اللجنة ما استجد في الآونة الأخيرة من أنشطة أخرى اضطلعت بها القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا تتصل بمراكز التفوق، وبالعناصر المدنية والشرطية والعسكرية.

١٥٩ - بالإضافة إلى ذلك، قدمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عرضاً مفصلاً عن سير عمل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا وأشارت إلى ما يواجهه هذا الهيكل من تحديات. ولم يتم بعد تعيين مدير هذه الآلية منذ انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في نجامينا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأشادت اللجنة بنوعية العمل الذي اضطلع به هذا الهيكل المتخصص وشددت على ضرورة تعزيز قدراته من حيث الموارد البشرية والمالية، وذلك لتحقيق أفضل النتائج.

١٦٠ - ورحبت اللجنة بالتطورات المتعلقة بالشراكات الاستراتيجية بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ومع الاتحاد الأوروبي بشكل خاص عن طريق أداتين هما: مرفق السلام الأفريقي وبرنامج دعم السلام والأمن.

ثالث عشر - استعراض الحالة المالية للجنة: تنفيذ الدول الأعضاء في اللجنة إعلان ليرفيل

١٦١ - أشادت اللجنة بالدولتين العضويتين في اللجنة اللتين سددتا مساهماتهما للصندوق الاستئماني ودعت الدول التي لم تف بالتزاماتها بعد إلى القيام بذلك.

١٦٢ - ولاحظت اللجنة أن هذا الوضع السلبي قد يؤثر على حسن سير عملها إذا لم تتخذ الدول تدابير حازمة بهذا الشأن.

١٦٣ - ونوهت اللجنة بالالتزام السياسي للدول وشجعتها على الوفاء بالتزاماتها، وفقاً لإعلان ليرفيل.

رابع عشر - التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجنة

١٦٤ - أحاطت اللجنة علماً باقتراح اللجنة التحضيرية التي أوصت، نظراً لما تواجهه اللجنة من مصاعب مالية، بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين. بمناسبة انعقاد الاجتماع الخامس والثلاثين. ولذلك، قررت اللجنة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجنة. بمناسبة اجتماعها الخامس والثلاثين.

١٦٥ - وشددت اللجنة على أهمية الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجنة وكررت شكرها لحكومة جمهورية الكونغو لقبولها استضافة الاجتماع الخامس والثلاثين والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للجنة.

١٦٦ - وأشارت اللجنة إلى أن الصندوق الاستئماني الخاص سيمول الأنشطة المتصلة بهذا الاحتفال. ولذلك، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى أن تكون ملتزمة سياسياً حتى تفي بالتزاماتها المالية، من أجل تهيئة الظروف المواتية لنجاح هذا الاجتماع الاحتفالي.

خامس عشر - مكان وموعد الاجتماع المقبل

١٦٧ - قررت اللجنة أن تعقد اجتماعها الوزاري الخامس والثلاثين في برازافيل.

١٦٨ - سيعقد الاجتماع في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

سادس عشر - مسائل متنوعة

١٦٩ - في ما يتعلق ببند جدول الأعمال قيد النظر، أعربت الأمانة عن رغبتها في أن تقدم لها الدول الأعضاء قائمة بأسماء المنسقين وعناوينهم ومن ينوبون عنهم، بغرض تحسين التواصل بشأن المسائل المتصلة بسير عمل اللجنة.

١٧٠ - وأعربت الأمانة أيضاً عن رغبتها في أن تنظر اللجنة عملياً في مسألة استخدام اللغات الرسمية ولغات العمل في اللجنة، أثناء انعقاد اجتماعها الخامس والثلاثين.

١٧١ - وأحاطت اللجنة علماً بمقترحات الأمانة.

سابع عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين

١٧٢ - اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

جيم - كلمة شكر وتقدير

١٧٣ - وثلي قرار الإعراب عن الشكر والتقدير التالي:

”نحن، ممثلي الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، إذ نجتمع بمناسبة الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين المعقود في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، في بوجومبورا،

نؤكد مجدداً تمسكنا بمثل السلام والأمن والاستقرار التي تشتد حاجة شعوبنا إليها ويقتضيها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا دون الإقليمية؛

نشيد بالجهود التي تبذلها بلداننا، فرادى ومجموعة، في سبيل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية؛

نرحب بمناخ الوثام والإخاء والثقة المتبادلة الذي ساد طوال المدة التي
استغرقتها أعمالنا؛

نعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة السيد بيار نكورونزيزا،
رئيس جمهورية بوروندي، ولحكومة بوروندي وشعبها، على حفاوة الاستقبال
والعناية الأخوية اللتين حظينا بهما خلال إقامتنا في جمهورية بوروندي.“

بوجومبورا، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢